مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد السابع عشر – العدد الرابع – (شوال – ذو الحجة ١٤٣٦هـ/ أغسطس – أكتوبر ٢٠١٥م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- أثر التوهم في توجيه القراءة القرآنية
- الأصوات المتوسطة وأثرها في نمو المعجم العربي
- بناء فَعْلُول
- الاسم الموصول في اللغات العربية والفارسية والتركية
- التدوير العروضي بين النسق الشعري التقليدي والنسق الشعري التفعيلي

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
خالد بن سعود العصيمي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد السابع عشر – العدد الرابع (شوال ـ ذو الحجة ١٤٣٦هـ/
أغسطس ـ أكتوبر ٢٠١٥م)

ردمد: ٨٥١٣-١٣١٩
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

- أثر التوهم في توجيه القراءة القرآنية
خالد موسى مصطفى العجارمة ٥
- الأصوات المتوسطة وأثرها في نمو المعجم العربي
إمام محمد عبدالفتاح إمام ٤٩
- بناء فَعْلُول
زكريا بن سليمان الخليفة التميمي ١٣٩
- الاسم الموصول في اللغات العربية والفارسية والتركية
جاسم علي جاسم وعبدالرحمن البلوشي ١٧٥
- التدوير العروضي بين النسق الشعري التقليدي والتفعيلي
محمد الطحناوي ٢٣١
- جوانب من حياة علي أبو المكارم
بقلم: رئيس التحرير ٢٧٩

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
arabic1433@gmail.com

هيئة التحرير:

صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- إبراهيم بن سليمان الشمسان — أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- أمين عبدالله سالم — أستاذ النحو في كلية اللغة العربية المنوفية.
- سعد عبدالعزيز مصلوح — أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- سليمان بن إبراهيم العايد — أستاذ علم اللغة في جامعة أم القرى.
- صلاح الدين صالح حسنين — أستاذ علم اللغة في جامعة بني سويف.
- عبد الرزاق بن فراج الصاعدي — عميد كلية اللغة العربية في الجامعة الإسلامية.
- عبد العلي الودغيري — أستاذ اللغويات في جامعة محمد الخامس.
- علي أبو المكارم — عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
- عياد بن عيد الثبيتي — أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- محمد أحمد الدالي — أستاذ النحو في جامعة الكويت.
- محمد بن حسن باكلا — أستاذ علم اللغة في جامعة الملك سعود.
- محمد بن يعقوب تركستاني — أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.

ضوابط النشر:

١. أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
٢. ألا يزيد البحث على خمسين صفحة.
٣. ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
٤. أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
٥. دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
٦. أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
٧. أن يكون البحث باللغة العربية.
٨. أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
٩. أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
١٠. لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

- تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً: البحوث والدراسات

أثر التوهم في توجيه القراءة القرآنية

خالد موسى مصطفى العجارمة

أستاذ مساعد، جامعة تبوك - المملكة العربية السعودية

الملخص

يتناول هذا البحث أثر التوهم في توجيه بعض القراءات القرآنية، التي خرجت على مقررات أنظمة العربية في المستويين النحوي والصرفي، فكان التوهم مسوغا آمنا يلجأون إليه متى أعوزتهم الحاجة إلى اطراد القاعدة وفق معطيات المنهج المعياري، والنأي بها عن مواطن الشذوذ.

وقد أماط البحث اللثام عن مفهوم التوهم لغة واصطلاحا، معرجا على موقف النحويين والقرّاء من استخدام لفظ التوهم في القرآن الكريم.

وقد جاءت الدراسة في مبحثين؛ المبحث الأول: في القضايا النحوية في الاسم وفي الفعل، وقد تناول البحث المسائل التالية؛ أولا في الاسم؛ وفيه مسائل: النصب في موضع الجر، ومنه: النصب في موضع الجر بالتبعية، والنصب في موضع الجر بالإضافة، والنصب في موضع الجر بالعطف. ثم تسكين هاء الضمير المستحق الحركة، وتحريك (ياء) المتكلم المدغم فيه بالكسر، ومعاملة جمع التكسير معاملة جمع التصحيح، والإعراب لتوهم أصالة الحرف. ثانياً في الفعل، وفيه مسائل: النصب في موضع الرفع، والجزم على التوهم، وبناء الأمر المعتل الآخر على السكون تخفيفا، ودخول الفاء على الفعل المقدم معموله في الأمر والنهي.

أما المبحث الثاني فتناول القضايا الصرفية، وهي على النحو الآتي: الميم من كلمة (المحال) بين الزيادة والأصالة، وهمز الألف لالتقاء الساكنين، وهمز الواو لمخالفة الضمة قبلها، وتداخل لغتي الكسر والضم في (الحبك).

واختُتم البحث بأهم ما توصل إليه من نتائج، وهو أن التوهم النحوي: هو افتراض عامل ـ أو توهم عامل ـ في التركيب لتعليل الحركة الإعرابية. كما أن التوهم الصرفي توهم علة غير موجودة في الصيغة أو البنية لتفسير خروجها على مقررات النظام الصرفي. والمقصود بالتوهم في القرآن توهم المعربين والمفسرين والرواة علةً نحوية أو صرفية، يحمل عليها ما جاء في القرآن من مخالفة لقواعدهم المعيارية التي تعارفوا عليها؛ ولذا اجتهدوا في تخريج كثير من المسائل على هذا الحكم.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين، وآله وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين.

يفسر اللغويون كثيرا من العلامات الإعرابية والتغيرات الصرفية حسب المعايير المستقاة من استقراء لغة العرب، بيد أن بعضا منها لم يوافق تلك المعايير والقواعد فلم يكن من سبيل إلا خروجها على ظاهرة التوهم؛ ليعودوا بها إلى ما أقروه من ضوابط وما صاغوه من قوانين نحوية كانت أو صرفية.

وقد شملت تلك المواضع مطلق كلام العرب، منثوره ومنظومه، ولم يخل القرآن الكريم بقراءاته المتعددة من هذه المواضع، مما جعلهم يبحثون عن مخرج آمن يحتجون فيه لذلك الخروج على مقررات الأنظمة اللغوية؛ إذ إن القرآن الكريم المنقول إلينا نقلا أمينا من خلال تواترٍ صريح حمله ثقات هذه الأمة ينبغي أن يُنزّه عن مظنة الوهْم، ودعاوى التضعيف، لذا جاءت هذه الدراسة لتكشف دور التوهم في توجيه القراءة القرآنية؛ حيث ركز النحويون على مصطلح التوهم في العطف (العطف على التوهم)، وهو المشهور عندهم، فجاءت هذه الدراسة كاشفة له في جميع أبواب النحو، فقد اعتبره النحويون أصلا من الأصول التي خرّجوا عليها ما شذّ عن أقيستهم، فتناولت هذه الدراسة التوهم في القرآن الكريم؛ لدفع ما قد يذهب إليه بعض ضعفاء العربية من أن التوهم ينال من ضبط القراء والرواة ويتهم بالغفلة، وهو ما يقدح في القرآن الكريم، حاشا لله.

تقوم الدراسة بذكر الآية الكريمة، ثم تذكر القراءة القرآنية التي وجهوها على التوهم، وتبين موقف القراء والمفسرين والنحويين منها، ثم يذكر الباحث موقفه منها.

وقد رجع الباحث إلى دراسات سابقة تناولت ظاهرة التوهم النحوي، ومن هذه

الدراسات (أثر التوهم في بناء القاعدة عند الفراء) للدكتور حمدي الجبالي، و(التوهم عند النحاة)، لعبد الله أحمد جاد الكريم، فضلا عن كتب القراءات رواية ودراية، وكتب التفسير التي رصدت مجموعة من المواضع، التي وُجِّهت عليها القراءة.

فوقعت الدراسة في تمهيد يبين معنى التوهم لغة واصطلاحا، ويبين موقف النحويين من استعمال مصطلح التوهم مع القرآن الكريم، والتوهم وحملة القرآن، ومبحثين: يبحث الأول في القضايا النحوية في الاسم والفعل، ويبحث الثاني: في القضايا الصرفية.

التمهيد:

يشير ابن فارس إلى أن "الْوَاو وَالْهَاء وَالْمِيم: كَلِمَاتٌ لا تَنْقَاسُ، بَلْ أَفْرَادٌ. مِنْهَا الْوَهْمُ.... يقال: وَهِمْتُ أَهَم وَهْماً، إذا ذهب وهمي إليه. ومنه: قياس التهمة. وأوهمتُ في الحساب، إذا تركتَ منه شيئا. ووهِمْت: غَلِطْتُ"(١).

وقد جاء من هذا الأصل صيغة (التَّفَعُّل) يقال: توهَّم الشيء يتوهمه توهما، وهي صيغة تدل على الطلب والتكلف(٢)، فكأنه طلب صورة فوقع له خلاف الحقيقة، أي: وقع في (الوهْم)، أي: في الغلط.

ولذلك جاء في لسان العرب أن "الوهْم من خطرات القلب والجمع أوهام، وللقلب وهم، وتوهم الشيء: تخيله وتمثله، كان في الوجود أو لم يكن"(٣).

وجاء في الكليات: "وهمت في الحساب وغيره أوهم وهماً: إذا غلطت فيه"(٤)،

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة: ٦/ ١٤٩ (و ه م).

(٢) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: ج١٢/ ص٦٤٣.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، ١٢/ ٦٤٣ (وهم)

(٤) الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ص٢٩٠.

وهنا يريد الغلط. ومنهم من قال: "هو تصور أمور وتخيلها، دون أن يكون لها وجود على المستوى الواقعي أو الملموس، وهذا التوهم وسيلة تتصل بالعقل والفكر، فإنه قد يوصل إلى واقع وحقيقة، وقد يسفر عن غلط وسهو وخطأ"(١). وقد ذكر الجرجاني في التعريفات أن التوهم: "إدراك المعنى الجزئي المتعلق بالمحسوسات"(٢).

لم يقتصر النحاة على استخدام هذا المصطلح (التوَهُّم)؛ بل استخدموا مصطلحات أخرى، منها: (الغَلَط) و(الوَهَل)، والوَهَل لغة: "وَهَل إلى الشيء يَوْهَل ويهيل وَيْهَلُ وَهْلا: ذهب وَهْمُه إليه"(٣)، ومعنى الوهل هو الوهم، وقد جاء في نظم الشاطبي؛ حيث قال:

مَـلَكْتُ وَعَنْهُ نَصَّ الاخْفَشُ يَاءهُ وَعَنْهُ رَوَى النَّقَّاشُ نُونًا مُوَهَّلا(٤)

والتوهم في اللغة له جهتان:

الأولى: جهة المتكلم صاحب اللغة: فإذا تصورنا أن اللغة مجموعة من الأنظمة المتشابكة يتشكل في إطارها كلام الأفراد المنتمين إلى هذه اللغة، فإن التوهم يعني وضع المتكلم صوتا أو صيغة أو تركيبا أو دلالة في غير موطنه من النظام اللغوي الذي استقرت عليه أفراد البيئة اللغوية؛ نتيجة خلط وظيفي، ثم يجري عليه الأحكام اللغوية كما لو كان وضعا صائبا وفق ما أقره النظام اللغوي.

الثانية: جهة اللغوي المعياري المقعد؛ فإنه يعني توهم اللغوي علة غير موجودة، ثم يبني عليها حكما، كما توهم النحاة العامل مع عدم وجوده.

ودراستنا هذه تنصب على الوجهة المعيارية للتوهم في جانب التراكيب؛ حيث

(١) جاد الكريم، عبد الله أحمد: التوهم عند النحاة، مكتبة الآداب بجامعة القاهرة ١٤٢٢، ٢٠٠١، ط١، ص٢٨.

(٢) الجرجاني، التعريفات، ص ٧٩.

(٣) الفراهيدي، العين ج٤ / ص ٨٨.

(٤) الشاطبي، متن الشاطبية = حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، ص٦٤.

لجأ النحويون إلى التوهم تفسيرا لخروج اللغوي المتكلم على مقررات النظام النحوي الذي أقره المنهج المعياري، وقد اشتهر ذلك في باب العطف، فكثيرا ما يذكرون في التعليل لبعض أنواعه (الحمل على التوهم) وهو: "عطف قائم على التخيل أو الظن، يبيح للمتكلم الخروج بالكلام عن إعرابه على غير وجهه الذي يقتضيه الكلام؛ توهما لوجود عامل متوهم"(١).

وهذه الدراسة لا تتناول العطف على التوهم فحسب؛ بل تدرس توهم النحاة في أبواب أخرى غير العطف. ولعل النحاة انشغلوا بالتوهم في باب العطف، فاصطلحوا على تعريفه، ولم يصطلحوا على معنى خاص بالتوهم في الأبواب الأخرى، بل ذكروا أمثلة له في كتبهم، دون أن يعرّجوا على تعريفه.

ولا يقتصر الأمر على التوهم النحوي؛ بل لجأ الصرفيون أيضا الى تخريج بعض الاختلافات المهمة في البنيه على التوهم الصرفي، وهناك توهم في الدلالة؛ إذ توهم بعضهم المعنى، وستقتصر الدراسة هنا على الجانبين الأولين؛ لكثرة الأخير، الذي يمكن أن تتناوله دراسة أخرى.

ويمكننا القول بأن التوهم النحوي هو: افتراض عامل ــأو توهم عاملــ في التركيب لتعليل الحركة الإعرابية.

كما أن التوهم الصرفي توهم علة غير موجودة في الصيغة أو البنية، لتفسير خروجها على مقررات النظام الصرفي.

وعندما رأى بعض النحويين اختلاف الحركات الإعرابية مع قواعدهم؛ لجأوا إلى توهم عامل لتعليل هذه الحركات، وخصوصا أنها في نص فصيح، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو كتاب الله.

(١) محمد اللبيدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٤٦.

التوهم والقرآن:

المقصود بالتوهم في القرآن: توهم المعربين والمفسرين والرواة[١] علة نحوية أو صرفية، يحمل عليها ما جاء في القرآن من مخالفة لقواعدهم المعيارية التي تعارفوا عليها؛ ولذا اجتهدوا في تخريج كثير من المسائل على هذا الحكم.

وقد بالغ بعض علماء اللغة القدامى في استخدام مصطلح التوهم، ومنهم: الفراء، الذي أكثر من الاعتماد عليه في التخريج، في كتابه معاني القرآن، فالناظر في الكتاب يجد أن الفراء خرّج عليه كثيرا من المسائل، واعتمد على هذا المصطلح في التعليل والتفسير[٢]، وتبعه كثيرون، ولكنهم أكثروا من استخدامه في باب العطف على التوهم، أكثر منه في غيره، وظهر التخريج عليه في أبواب النحو أكثر من غيرها.

وعلى الجانب الآخر قد تحرّز بعض النحويين من استخدام مصطلح التوهم أو الوهْم مع القرآن الكريم، واستخدموا مصطلحات أخرى، لا تحمل لفظ التوهم؛ كالحمل على المعنى بدلا من العطف على التوهم؛ تنزيها للقرآن الكريم كلام الله من مصطلح يحمل في طياته الغفلة والسهو؛ لذا شنّع بعضهم على النحويين قولهم بمصطلح التوهم في القرآن، وقال: كيف يجوز التوهم في القرآن؟[٣].

وهذا ما دعا الباحث إلى أن يفرد لاستخدام المصطلح عنوانا في هذا البحث؛ لأن الجاهل ينسب الوهْم إلى القرآن، ولكنه في الحقيقة وسيلة اتبعها النحويون

(١) ذكر ابن مجاهد تقسيما لحملة القرآن الكريم، وذكر من ضمن الأقسام: من يتوهم، يُنظر: السبعة في القراءات. تحقيق: شوقي ضيف. القاهرة، مصر: دار المعارف. ط٢. ١٤٠٠. ص: ٤٥ –٤٦، ويمكن الرجوع إلى: أبي العلاء المعري، رسالة الملائكة، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر. بيروت، لبنان، ١٤١٢ هـ– ١٩٩٢م. ص٢٠٠.

(٢) ينظر: حمدي الجبالي، أثر التوهم في بناء القاعدة عند الفراء، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد١٩، العدد(٢)، ٢٠٠٥، ص٣٣٠.

(٣) ينظر: الزركشي، البرهان في إعراب القرآن، ٤ / ١١٢.

لتعليل خروج العربي على مقررات نظام العربية الصرفي والنحوي، وأهم هذه التغيرات: الحركة الإعرابية. مما يجعلهم يفترضون بنية للنص غير البنية السطحية التي نراها، يزيدون فيها ما يعللون به الحركة الإعرابية أو التغير الذي لم يعتادوا عليه في قواعدهم، يقول الزركشي: "وهذا جهل منهم بمرادهم فإنه ليس المراد بالتوهم الغلط بل تنزيل الموجود منه منزلة المعدوم... ليبني علي ذلك ما يقصد من الإعراب"(١).

وقد رصدت الدراسة مجموعة من المواطن التي خرّجوا فيها العلامة الإعرابية في الآيات القرآنية تخريجا يعود بها إلى النظام اللغوي، فعندما واجه النحويون علامة إعرابية لا توافق المعايير النحوية التي حددوها ـ خاصة إذا حملتها قراءة متواترة ـ لجأوا إلى علة التوهم النحوي، وهم لا يعنون به توهم القارئ ولا الراوي، ودفعهم إلى ذلك أنهم لا يستطيعون القول بشذوذها؛ بل عليهم إتْبَاعها لقواعدهم وأقيستهم النحوية، فخرّجوها على هذا الباب.

ومن باب الأدب مع القرآن، حاول النحاة استخدام مصطلحات أخرى غير الوهْم والتوهم، ومن ذلك ما ورد عن السيوطي في باب العطف على التوهم؛ حيث قال: "وَإِذا وَقع ذَلِك فِي الْقُرْآن عُبِّرَ عَنهُ بالْعَطْف على الْمَعْنى لا التَّوَهُّم؛ أدبا"(٢)، فاستخدام التوهم وسيلة لتوجيه العلامة الإعرابية موجود، لكنّ التأدب مع القرآن يمنع استخدام هذا المصطلح الملبس.

(١) الزركشي، البرهان في إعراب القرآن، ج٤/ ص١١٢.

(٢) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٣/ ص٢٣١.

المبحث الأول

في القضايا النحوية

أولاً: في الاسم

النصب في موضع الجر

وجاء ذلك على النحو الآتي:

١- النصب في موضع الجر بالتبعية:

وذلك في قوله تعالى: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [الفاتحة: ٢]، (ربِّ العالمين) فقُرِئ بخَفض الباء ونصبها ورفعها: فأمّا قراءة الخَفض، فقرأ بها السبعة، ووجهها ظاهر، وأمّا قراءة النصب، فقرأ بها زيدُ بن علي وطائفة، وأما قراءة الرفع فذكرها أبو البقاء في (إعرابه) ولم يُسْنِدْها(١).

وقد اختلفوا في تخريج النصب؛ فمنهم من قال: إنه نصب على المدح، ومنهم من قال: إنه نصب على النداء، ومنهم من نصبه بفعل؛ على توهّم أنّ مكان (الحمد لله): نَحْمَدُ الله ربَّ العالمين، فأجراه على ما يَصلُحُ في المَوضع، وهو ضعيف جدّاً(٢).

والوجه الذي يعني الدراسة هو النصب على توهّم أنّ مكان (الحمد لله)، نَحْمَدُ الله ربَّ العالمين، وهذا الوجه ضعيف؛ فقد ضعّفه أبو حيان بقوله: "وَقَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ نَصَبَ (رَبِّ) بِفِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلامُ قَبْلَهُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: نَحْمَدُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ، ضَعِيفٌ؛ لأَنَّهُ مُرَاعَاةُ التَّوَهُّمِ، وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِ الْعَطْفِ، وَلا يَنْقَاسُ فِيهِ"(٣). نستدل من هذا النص على أنّ أبا حيان لم يكن يأخذ بالتوهْم في غير

(١) ينظر: الخطيب، معجم القراءات، ج١/ ص٦، وينظر: الرعيني، تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، ص: ١٨ و ص٢٠.

(٢) انظر: الرعيني، تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، ص: ١٩.

(٣) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج١/ ص٣٤.

باب العطف، وهذا الرأي فيه نظر؛ لأن كثيرا من النحويين قالوا بالتوهم في غير باب العطف، كما مر في التمهيد.

ويرى الألوسي أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه (الحمد)، وليس على التوهم الذي احتج به أبو حيان، مضعفا إياه، زاعما أنه من خصائص العطف(١).

وفي المسألة نظر؛ حيث يقول الألوسي: إن أبا حيان يرى تقدير الفعل توهما، وأبو حيان أراد أنه لا وجه لتقدير فعل من جنس الكلام الذي سبق، أي: (الحمد لله)، وهنا خلاف في استخدام المصطلح، حيث يرى أبو حيان أن هذه الحالة هي نوع من التوهم ولا يجيزه، ويرى الألوسي أنه تقدير ويجيزه. والحقيقة أنه لا يجوز؛ لأن القارئ لو قرأ بالنصب سيقع في محظور آخر وهو (الرحمن الرحيم)، فإذا بقيتا مجرورتين لم يجز. أما توجيه النصب على المدح فهو فَصِيحٌ لَوْلا خَفْضُ الصِّفَاتِ بَعْدَهَا، وَضَعُفَ إِذْ ذَاكَ. عَلَى أَنَّ الأَهْوَازِيَّ حَكَى فِي قِرَاءَةِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَرَأَ (رَبِّ الْعالَمِينَ، الرَّحْمنَ الرَّحِيمَ) بِنَصْبِ الثَّلاثَةِ، فَلا ضَعْفَ إِذْ ذَاكَ؛ وَإِنَّمَا تَضْعُفُ قِرَاءَةُ نَصْبِ رَبٍّ، وَخَفْضِ الصِّفَاتِ بَعْدَهَا؛ لأَنَّهُمْ نَصُّوا أَنَّهُ: لا إِتْبَاعَ بَعْدَ الْقَطْعِ فِي النُّعُوتِ"(٢).

ويمكننا أن نحمل النصب صوتيا في (ربَّ) على التأثر التقدمي حيث تأثرت حركة الباء بحركة الراء قبلها ففتحت، وهو ما يطلق عليه القدماء إتباعا، ولا يقدح في ذلك كونها حركة الإعراب؛ فكثيرا ما يأتي الحفاظ على الحركة الإعرابية بعد مبدأ السهولة الصوتية، ولذلك نظائر؛ فمنه: قراءة أبي جعفر (للملائكةُ اسجدوا)(٣)؛ حيث تأثرت حركة تاء التأنيث رجعيا بضم الجيم من (اسجدوا)،

(١) الألوسي، روح المعاني، ج١/ ص٨٤.

(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج١/ ص٣٤.

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢١٠.

ولم يغن عنها كونها حركة إعراب، وما ذلك إلا إعلاء لمبدأ السهولة المتحقق في المماثلة، ولعلة خفة الفتحة له دور في هذا التأثر.

٢- النصب في موضع الجر بالإضافة:

وذلك في قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ**﴾ [الحج: ٣٥]. قرأ الجُمْهُورُ (الصلاةِ) عَلَى الْجَرِّ بِالإِضَافَةِ(١).

و"قرأ ابن أبي اسحق والحسن وعباس وعبد الوارث وهارون ويونس ومحبوب كلهم عن أبي عمرو (والمقيمي الصلاةَ) بنصب الصلاة، والتقدير (المقيمين الصلاة)، وحذف النون تخفيفا لا للإضافة، والألف واللام بمعنى الذي. وقرأ ابن مسعود والأعمش والبزي، عن ابن محيصن بخلفٍ، عن البزي في ذلك: (المقيمين الصلاةَ) بإثبات النون والصلاة بالنصب"(٢).

وقد ذكر سيبويه توجيه هذه القراءة في كتابه؛ حيث قال: "لم يَحذف النون للإضافة، ولا ليُعاقِبَ الاسمُ النّونَ، ولكن حذفوها كما حذفوها من الّلذَينِ والّذينَ؛ حيثُ طال الكلامُ وكان الاسمُ الأوّل مُنتهاه الاسمُ الآخِرُ"(٣). يقول الفراء: "ولو نصبت (الصلاة) وقد حذفت النون كَانَ صواباً"(٤).

يقول القرطبي رحمه الله: "وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو: (الصَّلاةَ) بِالنَّصْبِ عَلَى تَوَهُّمِ النُّونِ، وَأَنَّ حَذْفَهَا لِلتَّخْفِيفِ لِطُولِ الاسْمِ"(٥).

فقد نسب القرطبي التوهم إلى القارئ؛ حيث نصب (الصلاة) باسم الفاعل،

(١) ينظر: الخطيب، معجم القراءات، ج٦/ ص١١٢، والعكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج٢/ ص٩٤٢

(٢) ينظر: الخطيب، معجم القراءات، ج٦/ ص١١٢-١١٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١/ ص١٨٦.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج٢/ ص٢٢٥

(٥) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، ج١٢/ ص٥٩.

دون وجود النون، ولعلّه أراد أن القارئ توهم وجود النون. والحقيقة أن هذه القراءة صحيحة، ولها وجه في العربية، وهو أن النون قد "تحذف جوازاً للتخفيف؛ إذا كانت في آخر اسم مشتق (أيْ: وَصْف) في أوله (أل) الموصولة"(١)، وهذا ما أشار إليه النحاة؛ قال أبو الفتح: أراد (المقيمين)، فحذف النون تخفيفا، لا لِتُعَاقِبَها الإضافة، وشبه ذلك باللذين والذين في قوله:

فإنَّ الذِي حانَتْ بفلجٍ دماؤهُم هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ(٢)

حذف النون من الذين تخفيفا لطول الاسم، فأما الإضافة فساقطة هنا(٣).

والحق أن العلة التي ساقها سيبويه بقوله: "حيث طال الكلام"، تومئ إلى قضية صوتية، مفادها التخفيف؛ نظرا لطول التركيب المكون من اسم الفاعل (المقيمين) ومفعوله (الصلاةَ)، فكأنها قد حذفت صوتيا مع بقائها تقديرا، فلعل مصطلح التوهم هنا مضارع لمصطلح التقدير، كما أن تشبيههم لها بحذف النون من (الذين) في بعض اللهجات العربية، يجعلنا نعتقد أن القارئ يقدرها ويعتقد وجودها، ولا مشاحة في الاصطلاح، متى اتضحت الحقائق والمفاهيم.

٣- النصب في موضع الجر بالعطف:

وذلك في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ * وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ**﴾ [الصافات: ٦، ٧].

وقد أجمع القراء على قراءة (وحفظا) بإثبات الواو مع النصب، وهو ما جعل النحاة يبحثون عن علة للنصب، بتسليط عامل عليها؛ حتى تستقيم القاعدة وفق

(١) عباس حسن، النحو الوافي، ج١/ ص١٥٧.

(٢) البيت غير منسوب في: الفراهيدي، الجمل في النحو، ص٢٣٥. ولأشهب بن رميلة في سيبويه، الكتاب، ج١/ ص١٧٨، وفي المبرد، المقتضب، ج٤/ ص١٤٦، و ابن جني، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ص٦٧.

(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج٢/ ص٨٠.

نظرية العامل؛ فقال بعضهم: نصب (وحفظا) بمعنى وحفظنا هنا حفظا، كأنه قال: ونحفظها حفظا[١]، وقيل: معناه زيناها، على توهم سقوط الواو، أي: زينا السماء الدنيا بمصابيح حفظا لها[٢]، أو على تأخير العامل، أو حملا على معنى ما تقدم[٣].

وما يعني الدراسة، هو توهم حذف الواو، يرى من قال بهذا القول أن الواو ساقطة، وتصبح حفظا مفعولا لأجله، أي: إنا زينا السماء حفظا. وَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّ حَذْفَ الْوَاوِ وَالْمَجِيءَ بِهَا واحد[٤]، وتمثل بقوله تعالى: (إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ * وَحِفْظًا)، أي: حفظا.

وسقوط الواو يخالف رسم المصحف، ولم يسمع من القراء، لكن الذين أرادوا أن يفسروا الحركة الإعرابية في قوله تعالى: (وحفظا)، لجأوا إلى توهم سقوط الواو، ليوجهوه على المفعول لأجله، وما ذهب إليه الزمخشري هو أفضل توجيه للنصب، وهو أن "وحفظا، مما حمل على معنى إنا خلقنا الكواكب زينة للسماء وحفظا من الشياطين"[٥]، وهذا ما نرجحه، ونزيد على ذلك أن في النصب مخالفة صوتية، من شأنها أن تنبه السمع إلى العلة المتمثلة في المفعول لأجله، في مواءمة بين البنية العميقة (إنا خلقنا الكواكب زينة للسماء وحفظا)، والبنية السطحية في النص القرآني المجمع عليه (إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ وحفظا).

تسكين هاء الضمير المستحق الحركة

ضمير الغائب المتصل للمفرد المذكر يأتي على قسمين: الأول: قبل متحرك،

(١) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج٢١/ ص٤٤١.

(٢) الثعلبي، الكشف والبيان، ج٨/ ص٢٨٨.

(٣) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٩/ ص٩١.

(٤) ينظر رأي الفراء في: معاني القرآن، ج٢/ ص٢٠٥.

(٥) الزمخشري، الكشاف، ج٤/ ص٣٥.

والثاني: قبل ساكن؛ فالذي قبل متحرك إن تقدمه متحرك وهو فتح أو ضم فالأصل أن يوصل بواو نحو (إِنَّهُ هو)، (إِنهُ أنا)، وإن كان المتحرك قبله كسراً فالأصل أن يوصل بياء، نحو: ﴿**يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا**﴾(١)، وإن تقدمه ساكن فإنهم اختلفوا في صلته وعدم صلته، وأما الذي قبل ساكن، فإن تقدمه كسرة أو ياء ساكنة، فالأصل أن تكسر هاؤه من غير صلة نحو: ﴿**عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ**﴾(٢)، ﴿**بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ**﴾(٣) وإن تقدمه فتح أو ضم أو ساكن غير الياء فالأصل ضمه من غير صلة(٤)، نحو: ﴿**فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ**﴾(٥)، و﴿**تَحْمِلُهُ الْمَلائِكَةُ**﴾(٦)، والأصل أن يوقف على هذه الهاء في جميع سياقاتها الصوتية السابقة بالسكون.

غير أنه جاءت هاء الضمير المتصلة بالفعل المجزوم في مواضع كثيرة ساكنة وصلا ووقفا، مثل: قراءة عاصم من رواية شعبة(٧) (يرضهْ)(٨)؛ حيث سكنت الهاء، مما دعا بعض النحويين إلى توهم أن السكون هو علامة الجزم، أو أن القارئ توهم أن الهاء من بنية الكلمة، وأثبت عليها العلامة الإعرابية، والمواضع في القرآن الكريم كثيرة نذكر منها:

قوله تعالى: ﴿**وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ**

(١) سورة البقرة، آية٢٦.

(٢) سورة الكهف، آية١.

(٣) سورة الفتح، آية١٠.

(٤) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج١/ ص٣٠٤.

(٥) سورة التوبة، آية٤٠.

(٦) سورة البقرة، آية ٢٤٨.

(٧) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات: صـ٢١٠، ص٥٦٠، و أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: ج٦/ ص٩٠، والنيسابوري، المبسوط في القراءات العشر، صـ١٦٦، وابن عطية، المحرر الوجيز، ج٤/ ص٥٢١، وأبو حيان، البحر المحيط، ج٩/ ص١٨٧ والألوسي، روح المعاني، ج١٢/ ص٢٣٤.

(٨) سورة الزمر، آية ٧.

بِدِينَارٍ لا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ﴾(١). وقوله تعالى: ﴿ **مَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا** ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿ **قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ** ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿ **وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى** ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿ **وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ** ﴾(٥)، وقوله تعالى: ﴿ **اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ** ﴾(٦)، وقوله تعالى: ﴿ **إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ** ﴾(٧)، وقوله تعالى: ﴿ **وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا** ﴾(٨)، وقوله تعالى: ﴿ **أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ** ﴾(٩)، وقوله تعالى: ﴿ **فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ** ﴾(١٠).

ولم تلق مثل هذه اللغة قبولا لدى بعض النحويين وفق قواعدهم المعيارية، وأرادوا أن يخرجوها على قواعدهم، فقالوا بالتوهم، وقد خرج النحويون والمعربون سكون الهاء على الآتي:

أولا: التوهم: وقد ذكره الفراء في معاني القرآن (دون تاريخ، ج١/ ص٢٢٣) حين وجه تسكين الضمير في قوله تعالى: (يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ)، "كان الأعمش وعاصم

(١) سورة آل عمران، آية ٧٥.
(٢) سورة آل عمران، آية ١٤٥.
(٣) سورة الأعراف، آية١١١.
(٤) سورة طه، آية٧٥.
(٥) سورة النور، آيه٥٢.
(٦) سورة النمل، ٢٨.
(٧) سورة الزمر، آيه٧.
(٨) سورة الشورى، آية ٢٠.
(٩) سورة البلد، آية٧.
(١٠) سورة الزلزلة، آية ٧، ٨.

يجزمان الهاء فِي يؤده، و(نُوَلِّهِ ما تَوَلَّى)، و(أَرْجِهْ وَأَخاهُ)، و(خَيْراً يَرَهُ)، و(شَرًّا يَرَهُ). وفيه لهما مذهبان: أما أحدهما فإن القوم ظنوا أن الجزم فِي الهاء، وإنما هُوَ فيما قبل الهاء. فهذا ـ وإن كان توهما ـ خطأ"(١). ويفهم من كلامه أن القارئين توهما أن الهاء لكونها آخر حروف الكلمة استقبلت الحكم الإعرابي ولم يلتفتا إلى المحذوف.

وحكى ابن خالويه توجيه القراءة على التوهم عند بعضهم: "والحجة لمن أسكن: أنه لما اتصلت الهاء بالفعل اتصالا لا يمكن انفصالها منه توهّم أنها آخر الفعل، فأسكنها تخفيفا، ليدل بذلك على الجزم"(٢).

ثانيا: إجراء الوصل مجرى الوقف(٣): وهي ظاهرة فاشية في كلام العرب، وقد عزيت هذه اللغة إلى أزد السَّراة، أنهم يسكنون هذه الهاء في الوصل أيضا، وهذا بالطبع إذا وقعت الهاء قبل متحرك، ومن ذلك قول الشاعر:

فظلْتُ لَدَى الْبيت العَتِيقِ أُخيلُهُ... ومِطْوايَ مُشْتاقان لَهْ أَرقانِ(٤)

وقد ذكر ابْن جني أن الشاعر هنا جمع بَين اللغتين: إثبات الواو في (أخيلهو)، وتسكين الهاء في قوله: (لهْ)، وقال: "وليس إسكان الهاء في (لهْ) عن حذف لحق بصيغة الكلمة؛ لكن ذاك لغة(٥). ومثله ما روى عَن قطرب من قَول الشاعر:

وأشرَبُ الماءَ ما بيِ نَحْوَهُو عَطَشٌ إلاّ لأنَّ عُيونَهْ سَيْلُ واديها(٦)

(١) الفراء، معاني القرآن، ج١/ ص٢٢٣.

(٢) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص: ٣٠٨.

(٣) ابن جني، الخصائص، ج١/ ص١٢٩. وابن السراج، الأصول في النحو، ج٣/ ص٤٦١.

(٤) ورد البيت بروايات متعددة، وهو معزو إلى يعلى الأحولي الأزدي في: المبرد، المقتضب، ج١/ ص٣٩، حيث أسكن هاء الغائب من (لَهْ)، وابن السراج، الأصول في النحو، ج٣/ ص٤٦١ و ابن جني، الخصائص، ج١/ ص١٢٩.

(٥) ابن جني، الخصائص، ج١/ ص٣٧١.

(٦) البيت مجهول القائل، وهو في ابن جني، الخصائص، ج١/ ص٣٧٢، وأبو حيان الأندلسي، ج٢/ ص٥٠٢.

فقد جمع بين اللغتين، فقال: (نحوهو) بالواو، وقال (عيونهْ) ساكن الهاء[١].

وقد حمل على تلك اللغة أيضا قراءة ابن عباس: (وَنَادَى نُوحٌ ابنهْ)[٢]، بسكون الهاء[٣]، ونقل الرازي أن الزجاج كان يقول: "هَذَا غَلَطٌ مِنَ الرَّاوِي عَنْ أَبِي عَمْرٍو كَمَا غَلِطَ فِي بارِئِكُمْ بِإِسْكَانِ الْهَمْزَةِ، وَإِنَّمَا كَانَ أَبُو عَمْرٍو يَخْتَلِسُ الْحَرَكَةَ، وَاحْتَجَّ الزَّجَّاجُ عَلَى فَسَادِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ بِأَنْ قَالَ: الْجَزَاءُ لَيْسَ فِي الْهَاءِ، وَإِنَّمَا هُوَ فِيمَا قَبْلَ الْهَاءِ، وَالْهَاءُ اسْمُ الْمُكَنَّى، وَالأَسْمَاءُ لا تُجْزَمُ فِي الْوَصْلِ"[٤].

صحيح أن الأسماء لا تجزم لكن ربما نقلوا الحركة قبل الحذف، ولا يؤخذ بقول الزجاج؛ لأن هذه اللغة رويت عن العرب، وقد عُرف عن الزجاج ردّه للّغات التي لم يسمعها عن العرب، قال صاحب الدر المصون: "وكان الزجاج يَضْعُف في اللغة، ولذلك رَدَّ على ثعلب في (فصيحه) أشياءَ أنكرها عن العرب، فردَّ الناس عليه ردَّه، وقالوا: قالتها العرب، فحفِظها ثعلب ولم يحفظْها الزجاج"[٥].

ولم يكن الزجاج وحده من غلّط الإسكان؛ بل سبقه الفراء[٦]، والمراد هنا تخطئة التخريج وليس القراءة، فمن خرجها على توهم أن الهاء هي آخر الفعل وسكنت فهذا خطأ بيّن؛ والوجه الصحيح أن بعض العرب يسكنون الهاء، وقد ورد عنهم الحذف، وهي لغة "حَفِظَها الأئمة الأعلام كالكسائي والفراء، وحكى الكسائي عن بني عُقيل وبني كلاب: (إِنَّ الإِنسان لِرَبِّه لَكَنُودٌ)[٧] بسكون الهاء وكسرها من غير إشباع، ويقولون: (لَهْ مال) و(لَهُ مال) بالإسكان والاختلاس"[٨].

(١) ابن جني، الخصائص، ج١/ ص٣٧٢.
(٢) سورة هود، آية ٤٢
(٣) ابن جني، المحتسب، ج١/ ص٣٢٣
(٤) الرازي، تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، ج٨/ ص٢٦٣.
(٥) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٣/ ص٢٦٤.
(٦) الفراء، معاني القرآن ج١/ ص ٢٢٣.
(٧) سورة العاديات، آية٦
(٨) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٣/ ص٢٦٣.

ولعل تخريجها على إجراء الوصل مجرى الوقف يقويه كثرة هذه الظاهرة في لغة العرب.

تحريك (ياء) المتكلم المدغم فيه بالكسر

قال تعالى: ﴿**مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ**﴾ [إبراهيم: ٢٢] قراءة الجماعة ورواية إسحاق الأزرق عن حمزة (بمصرخيَّ) بتحريك الياء الثانية بالفتح، وقرأ حمزة ويحيى بن وثاب والأعمش وحُمران بن أعين وجماعة من التابعين بكسر الياء(١).

واختلفوا في كسر الياء من مصرخي؛ فتعددت الآراء في تأويل كسر الياء في كلمة "بِمُصْرِخِيِّ"؛ وأهمها:

أن الكلمة مكونة من ثلاث ياءات: الأولى للجمع، والثانية للإضافة، أما الثالثة فهي ياء زيدت للمد؛ ثم حُذفت ياء المد، فبقيت الياء المشددة مكسورة(٢).

حملَ الفراءُ هذه القراءة على توهم القراء الثلاثة: أن الباء في "بِمُصْرِخِيِّ" هي الخافضة لآخرها. والقراء الثلاثة الذين قرأوا بالكسر هم يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة. "قَالَ الفراء: ولعلها من وَهْم القراء طبقة يَحْيَى؛ فإنه قل من سلم منهم من الوهم، ولعله ظَنَّ أن الباء فِي (بِمصرخي) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذَلِكَ"(٣).

يرى العكبري أن الياء الأولى ياء الجمع، والثانية ضمير المتكلم، ويقرأ بكسرها وهو ضعيف بسبب الثقل(٤).

والذي يعني الدراسة من هذه الآراء: هو رأي الفراء، الذي نسب الوهم إلى

(١) الخطيب، معجم القراءات، ج٤ / ص ٤٧٣-٤٧٤.

(٢) ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن، ج١ / ص٤٠٣.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج٢ / ص٧٥.

(٤) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢ / ٧٦٧.